

تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الحادي عشر): مختصر تاريخ مجلس تركمان العراق

تاريخ: ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤
عدد: مقا. ٤ - ك ١٤٢٤

يعد المجلس العمود الفقري الذي تستند عليه المجتمعات لتنظيم شؤونها وتقرير مصيرها من خلال خططها والبرامج التي تعدها والتي تتناسب مع حاضر ومستقبل شعوبها، اعتمادا على الاكفاء المخلصين والأخصائيين والاكاديميين من افراد تلك المجتمعات فضلا عن الاحزاب السياسية والسياسيين الذين ينبغي ان يكون لهم الدور الاساسي في تركيبة المجالس وادارتها، الى جانب لجان ومؤسسات متخصصة تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الخطط الموضوعة وبمختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، العلمية، الثقافية والفنية.

الواجبات الملقة على عاتق المجلس كثيرة وذات اهمية حيوية تتعلق بالوجود القومي للمجتمعات ورفاهيتها وثقافتها وادبها وحقوقها وتتطلب العمل ليل نهار خاصة تفي تلك المجتمعات التي تعرضت ولا تزال تتعرض الى التطهير العرقي وتعيش المآسي وهدرا للحقوق مثل تركمان العراق. ان مثل هذا المجلس يتطلب علاوة على ما ذكر اعلاه كوادر ادارية كفوءة ورئاسة تمتلك ارادة قومية قوية حرة وتتميز بنشاط متواصل وحيوية.

المجلس التركماني تأسس وبشكل صوري في عام ١٩٩٤ بتحويل من قبل الحكومة التركية قبيل تأسيس الجبهة التركمانية ليقوم بتحضيرات لجمع المؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني التركمانية تحت مظلة واحدة وهي الجبهة التركمانية العراقية. سمي في البداية بشورى التركمان وكان يتكون ما بين ٢٠ الى ٣٠ عضوا معظمهم من الاكاديميين التركمان وبعض المثقفين الاخرين من المقيمين في تركيا الموالين للحكومة التركية وخاضعين مكرهين لسياستها الوطنية. تحت اشراف الاستخبارات التركية اسس شورى التركمان الجبهة التركمانية في بدايات عام ١٩٩٥ وهيمن واشرف عليها ومولها وتارة اخرى خضعت ادارة وتمويل الجبهة التركمانية والمجلس التركماني الى الجيش التركي.

همشت تركيا انذاك المجتمع السياسي التركماني الشيعي في تركيبة شورى التركمان وتشكيلة الجبهة التركمانية علما بان نصف نفوس تركمان العراق من المذهب الشيعي، الى جانب تهميش الاحزاب والسياسيين التركمان الذين لم يخضعوا للإدارة التركية.

تم اعتماد شورى التركمان في المؤتمر التركماني الاول في عام ١٩٩٧، واصبح عدد اعضائه ثلاثين عضوا، منذ ذلك الحين.

بقي شورى التركمان كمؤسسة سورية رمزية بدون صلاحية لها. في عام ٢٠٠٠ وفي المؤتمر التركماني الثاني تم انتخاب اعضاء الشورى بشكل روتيني صوري دون تغيير في عدده او وظيفته.

في عام ٢٠٠٣ وفي المؤتمر التركماني الثالث تحول شورى التركمان الى مجلس تركماني مع تغيير عدد اعضائه اذ اصبح واحد وسبعون عضوا وانتخب سعدالدين اركيج رئيسا للمجلس التركماني.

في عام ٢٠٠٥ وفي المؤتمر التركماني الرابع عزل الجيش التركي رئيس الجبهة التركمانية فاروق عبدالله وجاء برئيس المجلس سعدالدين اركيج الى رئاسة الجبهة و بانتخابات شبه سورية حل يونس بيرقدار محل اركيج رئيسا لمجلس التركمان. اخضع اركيج نفسه والجبهة التركمانية والمجلس التركماني تماما للإدارة التركية.

في عام ٢٠٠٨ وفي المؤتمر التركماني الخامس الذي انعقد كمسرحية معروفة للسياسيين والمثقفين التركمان في استهتار لكرامة الشعب التركماني، شهدت هذه الفترة موقفا معارضا من جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية تقريبا ضد رئيس الجبهة سعدالدين اركيج واصدروا بيانا باقائته، جوبه طلبهم بالرفض من تركيا وعلى غرار ذلك قامت تركيا بتنظيم المؤتمر التركماني الخامس وباسلوب مسرحي، وفيه تم طرد جميع الاحزاب التركمانية ورؤسائها بانتخابات مزورة من الجبهة التركمانية، فضلا عن اسكات الاخرين من اللجنة التنفيذية. على اثر ذلك بقي اركيج لفترة انتخابية ثانية رئيسا للجبهة مدعوما بقوة من قبل الجيش التركي، اذ كان الملف التركماني ضمن مسؤولية الجيش التركي في هذا الوقت، اما يونس بيرقدار فبقي في موقعه كرئيس للمجلس التركماني اثر هذه الانتخابات المزورة.

بعد الانتكاسات التي اصيب بها التركمان وضُعب المجلس التركماني الذي بُني على التزوير وأثر ضغوطات السياسيين والاحزاب التركمانية بدأت اجتماعات الاحزاب التركمانية في منتصف عام ٢٠١٠ لتجديد المجلس التركماني وتوسيعه ليشمل جميع الاطراف السياسية التركمانية. بقي يونس بيرقدار يدير الاجتماعات رغم ان معظم الاحزاب التركمانية رفضت اشراف يونس بيرقدار على الاجتماعات وشككوا في شرعيته واعتبرته طرفا غير محايدا كونه جاء بانتخابات مزورة. بعد عقد الاحزاب السياسية التركمانية عشرات الاجتماعات تبين للسياسيين التركمان بان يونس بيرقدار، الذي يخضع ماليا واداريا للحكومة التركية صاحبة الجبهة التركمانية والمجلس التركماني، غير جاد في تحقيق مشروع احياء وتوسيع المجلس التركماني باستخدام سياسة المماثلة لاحتواء بعض الاحزاب السياسية التركمانية وارجاعها تحت مظلة الجبهة التركمانية ومجلسها والتي سبق وان تم استبعادهم بانتخابات صورية في المؤتمر التركماني الخامس في عام ٢٠٠٨.

تحقق معظم ما كان يتوقعه السياسيون والناشطون التركمان. بطريقة لا تختلف عن حركة ابحار الدامة، اذ اجريت بعض التغييرات في النظام السياسي التركماني (الجبهة التركمانية والمجلس التركماني) وبأوامر من السفارة التركية في بغداد:

○ قامت رئاسة المجلس التركماني التي تتكون من رئيس المجلس ونائبيه في تاريخ ٣ ايار ٢٠١١:

- بطرد رئيس الجبهة التركمانية
- تعيين رئيس جديد للجبهة التركمانية اضافة الى لجنة تنفيذية جديدة
- الغاء المجلس التركماني مع بقاء كل من رئيس المجلس ونائبيه تحت اسم مصطنع جديد سمي بديوان المجلس التركماني الغائب
- الغاء تنظيم المؤتمر التركماني العام الذي كان من المفترض تنظيمه كل ثلاثة سنوات
- تم تعيين بعض السياسيين التركمان في اللجنة التنفيذية الجديدة للجبهة التركمانية بعد استئصالهم من احزابهم التركمانية.

وهكذا فان الجهود الكبيرة للأحزاب التركمانية واجتماعاتهم من اجل تأسيس مجلس تركماني جديد وشامل ذهبت في ادراج الرياح، علما بان كل هذه التغييرات واتخاذ القرارات بشأنها كانت غير قانونية لا تسمح النظام الداخلي للجبهة بل كانت من اختصاص المؤتمر التركماني العام.

منذ مايس عام ٢٠١١ اذ بقيت السياسة التركمانية عاجزة امام التحديات الكبيرة والكثيرة التي واجهت تركمان العراق وبقيت السياسة التركمانية تفتقد العمل المؤسساتي للمجلس التركماني، وبقيت البناية بدون مجلس يُدفع ايجارها ورواتب بضعة موظفين من قبل تركيا ليتحول الى مضيف لرئيس المجلس التركماني الملقى يستقبل فيه اصدقائه بين الحين والآخر لشرب الشاي.

بعد الضغوطات المستمرة من السياسيين والمثقفين والشارع التركماني على يونس بيرقدار رئيس المجلس التركماني الغائب بدأت الاجتماعات مرة اخرى لتعقد في اواسط عام ٢٠١٣ بين السياسيين التركمان ويونس بيرقدار بهدف تأسيس مجلس تركماني موسع. وفي اواخر عام ٢٠١٣ توصل المجتمعون الى اتفاق حول النقاط المهمة في صياغة الدستور الجديد للمجلس على امل ان يتزامن ذلك باعلان تأسيس المجلس الموسع في بداية عام ٢٠١٤. ألا ان يونس بيرقدار اختفى من كركوك وانقطعت اخباره وعلم فيما بعد بانه قد سافر الى تركيا، وعاد بعد عدة اشهر ممتنعا عن اعلان المجلس الجديد.

بعد ضغوطات السياسيين التركمان والصحافة التركمانية فضلا عن مجموعة من الشباب التركماني الذين هددوا يونس بيرقدار بانهم سوف يحتلون مبنى المجلس، تم الاعلان عن المجلس التركماني الذي سمي بالموسع، وتبين بعد عقد اول اجتماع له في يوم ١٥ تشرين الثاني بانه اقل تمثيلا للحزاب التركمانية من المجلس السابق، اذ لم تحظى بمشاركة معظم المؤسسات السياسية التركمانية كالمجموعة السياسية التركمانية الدينية الشيعية والجبهة التركمانية التي كانت ولا تزال حجر عثرة امام تأسيس المجلس التركماني، فضلا عن ابقاء يونس بيرقدار، الذي استخدمته تركيا لابقاء المجلس غير فعالا تابعا لها، رئيسا للمجلس الى اجل غير مسمى.

وهكذا ولفترة عشرون عاما بقي المجلس التركمان على حاله مؤسسة صورية مفرغة من مضمونها، تهيمن عليها السلطات التركية بواسطة رئيسها يونس بيرقدار الى جانب عدد اخر من السياسيين التركمان وتسخره من اجل السياسة الوطنية التركية غير مبالين بالتطهير العرقي الذي يتعرض لها تركمان العراق.